السبت ٢٠٢٦/٨/٢٩ - السنة الثالثة والعشرون - العدد ٨١١١
Al Masry Al Youm - No. 8111 - Saturday 29/8/2026
المصري اليوم

إيران: العقوبات الاقتصادية الأمريكية انتهاك للقانون الدولى.. والعودة للمسار الدبلوماسى ممكنة

«سنتكوم»: واشنطن نجحت فى تطهير «هرمز» من الألغام الإيرانية.. وإنجاز كبير للجيش الأمريكى

كتب- خالد الشامى:

أدانت وزارة الخارجية الإيرانية ما وصفته بـ «الإرهاب الاقتصادى» الأمريكى ضد طهران، واعتبرته انتهاكاً صارخاً للقانون الدولى، مشيرة إلى أن استغلال واشنطن لورقة «الدولار» كأداة لترهيب الدول الأخرى وإجبارها على الامتثال لسياساتها التدخلية المنتهكة للقانون الدولى فيما يتعلق بإيران، يشكل انتهاكاً للسيادة الوطنية وحق تقرير المصير لجميع الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة.

وجاء فى بيان أن العقوبات الاقتصادية الأمريكية ضد إيران، بغض النظر عن مسمياتها، هى إجراءات غير قانونية وغير مبررة تماماً، وتنتهك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولى لحقوق الإنسان، وبناءً على ذلك، فإن جميع الدول ملزمة بالامتناع عن تنفيذ مثل هذه العقوبات، كما أن جميع الحكومات ملزمة بالامتناع عن الاعتراف أو المصادقة على الأوضاع أو الآثار الناشئة عن هذه الإجراءات غير القانونية، ولفتت إلى أن المشاركة فى تنفيذ العقوبات الأمريكية الأحادية ضد إيران، تعنى التورط فى فرض إرادة غير قانونية لدولة ما على الدول المستقلة، والإخلال بعلاقاتها الاقتصادية والتجارية المشروعة، وهذا يعنى المشاركة فى تقويض أهم مبدأ فى ميثاق الأمم المتحدة، وهو «احترام المساواة فى السيادة» بين الدول.

وقال وزير الخارجية الإيرانى عباس عراقجى، أمس، إن إعادة الدبلوماسية إلى مسارها ليست أمرا مستحيلاً، مشيرا إلى أن على الولايات المتحدة أن تدرك أن سياسة الضغط على طهران لن تجدى نفعاً، داعيا واشنطن، إلى اتخاذ خطوات لبناء الثقة والوفاء بالتزاماتها، والإقرار بما وصفه بـ«حقوق إيران».

من جانبه أعلن قائد القيادة المركزية الأمريكية «سنتكوم»، الأدميرال براد كوبر، نجاح القوات الأمريكية فى إزالة الغام بحرية من ممرات الشحن الدولية فى مضيق هرمز، بعدما زرعها الحرس الثورى الإيرانى قبل أشهر، وتابع: الممرات المعترف بها دولياً أصبحت خالية من الألغام البحرية».

وشدد المسؤول الأمريكى على أن نحو ٥٠ ألف جندى أمريكى يعملون فى أنحاء المنطقة، وينفذون ما وصفه بالعمل المتميز فى إطار الحصار البحرى المفروض على إيران، بالتوازى مع الحفاظ على تدفق حركة الملاحة التجارية عبر مضيق هرمز، واعتبر أن إزالة الألغام تمثل «إنجازاً كبيراً» للجيش الأمريكى فى المضيق، مشيراً إلى أن القوات قامت خلال الأشهر الماضية بعمليات دقيقة وهادئة لتطهير ممرات الملاحة من تهديد الألغام البحرية.

واستعرض كوبر خريطة بحرية لمضيق هرمز والمياه المحيطة به، موضحاً أنها تستخدم بصورة متكررة من جانب البحارة حول العالم، وتحدد بوضوح نظام فصل حركة المرور البحرية (TSS) المعترف به دولياً، وقال إن نظام فصل حركة المرور يشبه «نظام طرق سريعة للسفن فى المحيط»، إذ يتضمن خطاً فاصلاً بين ممرات تتحرك فيها السفن فى اتجاهات متعاكسة، بما يساعد على إبقاء السفن منفصلة وآمنة أثناء عبورها الممر المائى الضيق.

وأشار إلى أن عمليات إزالة الألغام نفذتها مجموعة من غواصى البحرية الأمريكية وقوات «نيفى سيلز»، بدعم من القوة الجوية الأمريكية ومشاة البحرية، مؤكداً أن الظروف التى جرت فيها العمليات كانت «صعبة وخطيرة للغاية»، لكنه أكد أن القوات الأمريكية «أنجزت المهمة».

ونقل موقع «أكسيوس» الأمريكى، أمس، عن مسؤولين أمريكيين قولهم إن إيران فقدت جانباً كبيراً من سيطرتها على مضيق هرمز، فى حين بات الجيش الأمريكى يسيطر فعلياً على معظم مناطقه، وأكد مسؤول أمريكى أن قدرة إيران على استهداف السفن فى مضيق هرمز بدقة أصبحت محدودة، موضحاً أن الهجمات الإيرانية أصابت ٢٪ فقط من السفن التى عبرت المضيق خلال الشهر الماضى.

وقال المسؤولون إنه تمت إزالة أكثر من ٢٠٠ جسم شبيه بالألغام من الممر الجنوبى فى مضيق هرمز، مشيرين إلى أن ١١ منها فقط كانت ألغاماً فعلية، وأن عدداً قليلاً منها زُرع بصورة صحيحة، وأشار المسؤولون الأمريكيون إلى أن واشنطن حققت ما وصفوه بـ«إنجاز كبير فى مضيق هرمز»، موضحين أن ما بين ٢٠ و٣٠ ناقلة عبرت المضيق كل ليلة خلال الأسابيع الماضية، حاملة ما بين ٩ و١٠ ملايين برميل من النفط.

وأوضح «أكسيوس» أن الولايات المتحدة تأمل، بحلول منتصف سبتمبر المقبل، فى توسيع المجرى الملاحى الرئيسى فى مضيق هرمز بما يسمح بعبور ٥٠ سفينة من المضيق وإليه كل ليلة، كما نقل الموقع عن مصدرين إقليميين قولهما إن إيران أبدت اهتماماً متجدداً بالعودة إلى طاولة المفاوضات.

من ناحيته أكد أمين المجلس الأعلى للأمن القومى الإيرانى، اللواء محسن رضائى، أن فتح مضيق هرمز مرتبط بانتهاء الحروب فى لبنان وغزة، ووقف الاعتداءات الإسرائيلية على سوريا، مؤكداً أن إيران لا تسعى إلى الحرب، لكنها تعدّ نفسها لمرحلة جديدة إذا استؤنفت المواجهة، مشدداً على أن أى حرب مقبلة ستكون مختلفة عن سابقاتها.

واعتبر أن انتقال الولايات المتحدة إلى الضغوط الاقتصادية يعكس، من وجهة نظره، محدودية فاعلية الخيار العسكرى وحده، ملوحًا بأن طهران سترد على أى تصعيد اقتصادى بخطوات مضادة تستهدف المصالح الاقتصادية الأمريكية فى المنطقة، وقال إن إيران أعدّت لائحة شروط لنقلها إلى الأمريكيين، وإنها سمحت فى الوقت الراهن بممر موقت ومحدد لمرور السفن فى وسط المضيق، على أن يخضع مستقبل الحركة فيه لتطورات التفاهم مع واشنطن.

وتابع: سنرسل رئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلى بنيامين نتنياهو إلى الجحيم، وسنثبت أن أخطاءه الجسيمة، جعلت خاتمة حياة الكيان الإسرائيلى أقرب، فيما وصف ادعاء وجود مخطط إيرانى لاغتيال نجل ترامب، بأنه «كذبة إسرائيلية كبرى».

من جهته قال المتحدث باسم وزارة الدفاع الإيرانية، العميد رضا طلائى، إن هناك مفاجآت فى أى حرب محتملة سواء خاصة بالتسليح والتقنية والتكتيك مع مراعاة مبدأ المباغتة، وسيظهر أثرها جلياً فى الميدان، مؤكدا فشل العدو فى تحقيق أهدافه رغم استغلاله الأقصى لكل الإمكانات العسكرية وغير العسكرية الممكنة.

وأضاف أن الحرب، التى فرضتها أمريكا وإسرائيل على إيران والمنطقة، تركت أضراراً وعواقب متنوعة على إيران أيضاً، لكنها إلى جانب الأضرار والعواقب، أوجدت فرصاً قيّمة جداً، مشيرا إلى أنه قبل الحرب على إيران، كانت صادرات الأسلحة فى ازدياد ونمو، وكانت هناك طلبات متعددة من مختلف دول العالم، من قارات مختلفة، للحصول على أسلحة إيرانية الصنع، لكن بعد الحرب أصبحت الأولوية لتلبية احتياجات الداخل وما يزيد عن ذلك يتم تصديره وفقا للفائض.

من ناحيته قال نائب رئيس البرلمان الإيرانى، على نيكزاد، إن الحديث عن عقوبات «غير مسبوقة» من قبل الجانب الأمريكى ليس سوى جزء من الحرب النفسية التى يشنها العدو، ولا يمتّ للواقع بصلة، مشيرا إلى أن دولة تمتلك ١٥ جاراً، وإطلالة على المياه المفتوحة، وموقعاً استراتيجياً فى الخليج وبحر عُمان، فضلاً عن روابطها القوية مع شرق وغرب آسيا، لا يمكن عزلها بسهولة، وفقا لما نقلت وكالة «إرنا».

ولفت إلى أن العدو يسعى من خلال توسيع العقوبات إلى دفع إيران نحو خيار الاستسلام، متجاهلاً أن قدرات البلاد الإقليمية والجيوسياسية وعلاقاتها مع دول الجوار والقوى الآسيوية تمنحها الأدوات اللازمة لتحييد جزء كبير من هذه الضغوط، لذا يجب التعامل مع هذه الادعاءات بوصفها حرباً نفسية تهدف إلى تضخيم فاعلية العقوبات.

من جانبه قال وزير الخارجية الروسى سيرجى لافروف، إن إيران تربط إعادة فتح مضيق هرمز بتخفيف العقوبات الأمريكية أو رفعها، فى وقت تطالب فيه واشنطن طهران بإعادة فتح الممر البحرى الحيوى أمام حركة الملاحة، وأشار لافروف إلى أن المضيق كان مفتوحاً بالكامل حتى الهجمات التى بدأت فى ٢٨ فبراير، معتبراً أن موقف طهران اللاحق يعكس تمسكها بما وصفه بـ«مصالحها الوطنية»، وفى ما يتعلق بمقترحات فرض رسوم على السفن العابرة للمضيق، قال لافروف إن موسكو لا تؤيد هذه الخطوة، لكنه أشار إلى أن المسألة ستظل مطروحة للنقاش مستقبلا.

صورة أرشيفية لمضيق «هرمز»

«رضائى»: فتح المضيق مرتبط بانتهاء الحروب فى لبنان وغزة

نظرة أخرى

عبد اللطيف المناوى
menawy@gmail.com

تكلّم حتى أراك

هناك أشخاص نراهم قبل أن يتكلموا، وأشخاص لا نراهم حقاً إلا بعد أن يتكلموا. قد يدخل أحدهم مجلساً فتسبقه إليه هيبته، ملامح صارمة، صمت محسوب، إنصات طويل، وربما نظرة توحى بأنه يعرف أكثر مما يريد أن يقول. فنملأ نحن المساحات الخالية، وننسب إلى صمته حكمة، وإلى غموضه عمق، وإلى تحفظه أسرار لا يليق كشفها. والحقيقة أننا، فى كثير من الأحيان، لا نكون أمام شخصية استثنائية، بل أمام شاشة بيضاء عرضنا عليها ما فى خيالنا نحن.

لهذا بقيت عبارة «تكلّم حتى أراك»، المنسوبة إلى سقراط، حاضرة عبر الزمن. فالكلام لا يكشف مقدار المعرفة فقط، بل يكشف طريقة التفكير، وحدود الذوق، ونظرة الإنسان إلى نفسه وإلى الآخرين. تكفى دقائق قليلة أحياناً لنعرف إن كان محدثنا واثقاً أم متعالياً، مثقفاً أم حافظاً، صادقاً أم ممثلاً جيداً، راغباً فى الحوار أم متعطشاً إلى جمهور.

وفى الحكاية الشائعة، جلس أبو حنيفة أمام رجل أضيفت عليه هيئته وقاراً، فضم قدميه احتراماً له. فلما سأل الرجل سؤالاً بدد ما صنعه الصمت من هيبة، قال الإمام: «آن لأبى حنيفة أن يمد رجليه». لا تهم هنا صحة الرواية التاريخية بقدر ما تهم دلالتها الإنسانية، كم من هيبة صنعتها المسافة، ثم هدمتها جملة واحدة! وكم من شخص حسبناه عميقاً، فلما اقتربنا منه اكتشفنا أن ما بدا عمقاً لم يكن إلا خداعا بصريا!

عرفت فى الحياة نماذج كثيرة من هؤلاء. كان بعضهم ذكياً بما يكفى ليصمت، ثم خانه إغراء الكلام. فالصمت بالنسبة إلى البعض ليس حكمة، بل إدارة جيدة للنقص. والغموض ليس دائماً ثراء خفيًا، بل قد يكون ستاراً يحمى فراغاً لا يحتمل الضوء. لكن المشكلة أن الإنسان يصعب عليه أن يقاوم صورته فى عيون الآخرين. فإذا لمح الإعجاب، أراد المزيد.. وإذا رأى الناس ينتظرون كلمته، صدّق أنه يملك بالفعل ما ينتظرونه؛ عندها يبدأ فى الإنفاق من رصيد الهيبة.

أكثر النماذج إثارة للشفقة، وللإرهاق أيضاً، ذلك الرجل الذى يملك إجابة عن كل سؤال، وحلاً لكل أزمة، ورأياً نهائياً فى كل قضية. يعرف لماذا سقطت الإمبراطوريات، وكيف تُدار الدول، وأين أخطأ الأطباء، ومن كان يجب أن يفوز فى المباراة، وما الذى ينبغى أن تفعله البنوك، ولماذا فشل زواج شخص لم يقابله قط. لا يقول أبداً: «لا أعرف»، ولا يسمح لسؤال أن يبقى مفتوحاً. كأن جهله بشىء واحد ثقب صغير سوف تتسرب منه صورته كلها.

هذا الشخص لا يبحث فى العادة عن الحقيقة، إنه يدافع عن مكانته. الإجابة عنده ليست محاولة للفهم، بل إعلان سيادة. لذلك يتكلم بثقة أكبر كلما كانت معرفته أقل، ويعوض نقص الدليل بارتفاع النبرة، ونقص الخبرة بكثرة التفاصيل. وقد يربكنا لبعض الوقت، لأن البشر يميلون إلى الخلط بين سرعة الإجابة وصحتها، وبين الثقة والكفاءة. لكن الزمن كفيل بفرز الاثنين. فالحقيقة قد تتأخر، لكنها لا تجامل، والادعاء مهما طال عمره يحمل داخله بذرة انكشافه.

خبراء صينيون لـ «المصري اليوم»:

زيارة الرئيس شى جين بينج إلى مصر «تاريخية»

كتب- خالد الشامى:

أشاد عدد من الخبراء الصينيين بالزيارة التى يجريها الرئيس الصينى شى جين بينج، لمصر، تلبية لدعوة الرئيس عبد الفتاح السيسى، ووصفوها بأنها «تاريخية»، حيث تحولت العلاقة بين البلدين إلى شراكة استراتيجية شاملة، مؤكدين لـ«المصرى اليوم»، أن الصداقة المصرية الصينية تتجه نحو عصر ذهبى جديد، حيث يدخل العالم حاليا مرحلة عميقة من التحول وإعادة التشكيل.

قال الدكتور، دينج لونج، أستاذ بمعهد الدراسات شرق الأوسطية فى جامعة شنغهاى للدراسات الدولية، إن زيارة الرئيس الصينى شى جين بينج، تلبية لدعوة الرئيس عبد الفتاح السيسى، تأتى فى لحظة تاريخية تتزامن مع الذكرى السبعين لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، كما تعد محطة ذات دلالة استثنائية لا تقاس فقط بأهميتها الثنائية، بل بما تمثله من إعلان عمليّ بأن الشراكة الصينية – المصرية قد بلغت مستوى «العلاقات فى أفضل حالاتها»، وفق التوصيف الرسمى الصادر عن وزارة الخارجية الصينية، وأنها باتت نموذجًا رائدًا لتضامن دول الجنوب العالمى وتعاونه المربح للطرفين.

وأضاف دينج فى تصريحات لـ «المصرى اليوم»، أنه تحت القيادة الاستراتيجية للرئيسين عبد الفتاح السيسى وشى جين بينج، تحولت العلاقة إلى «شراكة استراتيجية شاملة». وأكد الخبير الصينى أن زيارة الرئيس شى جين بينج للقاهرة تأتى لتتويج المسيرة الطويلة، ولتحويل الذكرى السبعين من محطة احتفالية إلى منصة إطلاق لـ«عقد ذهبى جديد» والمؤشرات الأولية تشير إلى أن جدول الزيارة لن يقتصر على بيان مشترك، بل سيشهد توقيع وثائق فى التجارة الإلكترونية، والاقتصاد الأخضر، والصحة، والتحول الرقمى، والتمويل بالعملات المحلية، ما يعنى أن التعاون سينتقل من «البناء الثقيل» إلى «البنية فوق البنية»: أى من الموانئ والأبراج إلى الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعى وسلاسل الإمداد الإقليمية.

ولفت إلى أن القيمة الاستراتيجية لهذه الزيارة تكمن فى ٣ نقاط. أولاً: أنها تؤكد أن العلاقة الصينية–المصرية لا تخضع لتبدل الإدارات الغربية ولا لضغوط التكتلات التقليدية، بل تقوم على احترام السيادة وعدم التدخل، وهو ما يفسّر ثباتها رغم تقلبات الإقليم، ثانيًا: أنها تحوّل «الجنوب العالمى» من خطاب سياسى إلى آليات تشغيلية من مقايضة عملات، إلى مناطق اقتصادية خاصة، إلى قمر صناعى مصرى بأيد مصرية، ثالثًا: أنها تقدم نموذجًا بديلاً للتعاون الدوُلى يقوم على «البناء معًا» لا «البناء لغيره»، وعلى نقل التكنولوجيا لا احتكارها، وعلى تمويل مشروط بالتنمية لا بالإملاء السياسى.

من جانبها قالت تشن يويه يانج، عميد تنفيذى لكلية الدراسات الآسيوية والأفريقية جامعة شنغهاى، إن العلاقات المصرية الصينية تجاوزت المفهوم التقليدى للعلاقات الثنائية، فقد شهدت السنوات الأخيرة تكثيفاً فى التبادلات رفيعة المستوى بين البلدين، وتعميقاً مستمراً للثقة السياسية المتبادلة، وحافظ الجانبان على الدعم المتبادل فى القضايا المتعلقة بالمصالح الجوهرية والشواغل الرئيسية لكل منهما، فيما أصبحت آليات التنسيق الاستراتيجى أكثر ترابطاً وفاعلية.

وأضافت الخبيرة الصينية فى تصريحات لـ «المصرى اليوم»، أن مصر تقع عند ملتقى قارات آسيا وإفريقيا وأوروبا، ويربط قناة السويس بين البحر الأحمر والبحر المتوسط، لتشكل أحد أهم الممرات الملاحية الدولية فى العالم. وفى المقابل، تتمتع الصين بمنظومة صناعية متكاملة، وقدرات متنامية فى الابتكار العلمى والتكنولوجى، فضلاً عن سوق واسعة وواعدة، ويتمتع الهيكلان الاقتصاديان للبلدين بدرجة عالية من التكامل، وهو ما يفتح آفاقاً واسعة أمام التعاون المصرى الصينى، وقد أدى الربط بين مبادرة «الحزام والطريق» الصينية و«رؤية مصر ٢٠٣٠» إلى ضخ زخم جديد فى التعاون الاقتصادى بين البلدين. فمن المنطقة الاقتصادية لقناة السويس إلى العاصمة الإدارية الجديدة، ومن مشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة إلى الاستثمارات فى قطاع التصنيع، يمتد التعاون المصرى الصينى تدريجياً من التجارة التقليدية إلى سلاسل الصناعة والإمداد والابتكار.

وأضافت تشن أن الصداقة المصرية الصينية تتجه نحو عصر ذهبى جديد، حيث يدخل العالم حالياً مرحلة عميقة من التحول وإعادة التشكيل، فيما تواجه عملية تعافى الاقتصاد العالمى تحديات متعددة، ولا تزال الصراعات الإقليمية والمخاطر الجيوسياسية قائمة، وباعتبارهما عضوين مهمين فى الجنوب العالمى، تشترك مصر والصين فى الرغبة فى الحفاظ على السلام، وتعزيز التنمية، والدفع نحو إقامة نظام دولى أكثر عدلاً وإنصافاً.

من ناحيتها قالت الدكتورة وانج هانيى، أستاذ بجامعة شنغهاى للدراسات الدولية، إن العام الحالى يصادف الذكرى السبعين لتأسيس العلاقات الدبلوماسية بين الصين ومصر والعلاقة بين البلدين تتميز بالصداقة، وفى ظل احتدام التنافس بين القوى الكبرى وتسارع وتيرة إعادة هيكلة سلاسل التوريد العالمية، لم تعد الروايات التاريخية والنوايا الدبلوماسية الطيبة وحدها كافية لتفسير التقارب الاستراتيجى العميق بين هاتين الدولتين الناميتين الكبيرتين، فيما تتحول القوة الدافعة للتعاون الصينى المصرى من مرحلة التضامن السياسى الأولى إلى مرحلة التقارب الهيكلى المتجذر فى استراتيجيات التنمية الوطنية لدى كل منهما. فمع انضمام مصر رسمياً إلى مجموعة «بريكس»، ودخول «مبادرة الحزام والطريق» مرحلة التنمية عالية الجودة، تشهد العلاقات الثنائية تحولاً جوهريا، إذ تتطور من مجرد ودّ سياسى إلى شراكة فى مجتمع التنمية، ومن مجرد تعاقدات هندسية إلى تكامل صناعى، ومن تبادل تجارى ثنائى إلى ركيزة استراتيجية محورية، وتابعت: تتمتع مصر بهوية فريدة ومتعددة الأبعاد، فهى قوة إقليمية تقليدية فى العالم العربى، وبوابة رئيسية للقارة الأفريقية. وأضافت أن استقرار العلاقات المصرية الصينية يرتكز على احترام متبادل وعملى للسيادة ولخيارات مسارات التنمية، حيث توفر بكين مشاريع البنية التحتية بكفاءة عالية، وتقنيات الطاقة الخضراء، وتحتاج مصر إلى القدرات الصناعية والخبرات التكنولوجية الصينية لترسيخ مساعيها نحو التحديث، بينما تسعى الصين إلى إيجاد مراكز خارجية مستقرة لتعميق التعاون الصناعى الدولى.

وتابعت: لقد طرأ تحول جوهرى على معيار تقييم التعاون الاقتصادى بين مصر والصين، إذ انتقل التركيز من مجرد ما شيدته الشركات الصينية إلى ما تركته لمصر من أثر مستدام، فخلال العقد الماضى، أنجزت الشركات الصينية مشاريع بنية تحتية بارزة، مثل منطقة الأعمال المركزية فى العاصمة الإدارية الجديدة بمصر، وتُعد «منطقة التعاون الاقتصادى والتجارى الصينية المصرية (تيدا–السويس)» نموذجاً بارزاً للتحول فى العلاقة الثنائية، حيث تنتقل الشركات الصينية تدريجيا من مجرد تصدير المنتجات والمنافسة على عقود المشاريع إلى التصنيع المحلى، والاستثمار طويل الأجل فى رأس المال، ونقل التكنولوجيا.

من جهته قال الدكتور جاو جيان، أستاذ العلاقات الدولية والمتخصص فى الشؤون الاقتصادية بجامعة شنغهاى للدراسات الدولية، إن مصر تُعد أول دولة عربية وأفريقية تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين، وتمثل هذه العلاقة الثنائية نموذجا للتضامن والتعاون والمنفعة المتبادلة بين الدول النامية، كما تشكل معياراً للتعاون الجماعى بين الصين والدول العربية وبين الصين والدول الأفريقية. وأكد أن بكين تولى أهمية كبيرة للموقع الاستراتيجى لمصر باعتبارها بوابة إلى أفريقيا، وترتبط الدولتان بشراكة استراتيجية شاملة وممتدة. وتوجد حالة كبيرة من التناغم بين مبادرة «الحزام والطريق» الصينية و«رؤية مصر ٢٠٣٠»، إذ تؤدى مصر دورا محوريا فى هذه المبادرة بصفتها جسراً يربط بين آسيا وأفريقيا. وفى ١٧ أغسطس ٢٠٢٦، أقيمت فى القاهرة الفعالية الخاصة بمصر تحت شعار «التصدير إلى الصين»، وهى المرة الأولى التى تصل فيها سلسلة هذه الفعاليات إلى القارة الأفريقية، ويُعد هذا الاختيار بحد ذاته انعكاساً لتقدير بكين الكبير لدور مصر كبوابة لأفريقيا.

وأضاف أن التعاون الاقتصادى والتجارى بين مصر والصين شهد نمواً متسارعاً فى السنوات الأخيرة، إذ بلغ حجم التبادل التجارى الثنائى حوالى ٢٠,٨ مليار دولار فى عام ٢٠٢٥، وتُعد الصين أكبر شريك تجارى لمصر منذ ١٤ عاماً متتالياً، وتتركز واردات مصر من الصين بشكل رئيسى فى القطاعات منها المعدات الإلكترونية والأجهزة الكهربائية، والمعدات الميكانيكية، والسيارات والمنسوجات ومواد البناء.

تشن يويه: مصر والصين يشتركان فى الحفاظ على السلام

دينج لونج: العلاقات الثنائية تحولت لشراكة استراتيجية

وانج هانيى: العلاقات المصرية الصينية تتطور إلى الشراكة فى التنمية

جاو جيان: تناغم بين مبادرة «الحزام والطريق» و«رؤية مصر ٢٠٣٠»

من مكتبة المصري اليوم
PDF
نسخة خاصة وتغطية شاملة
تفاصيل أخرى فى نسخة «المصرى اليوم ديجيتال»

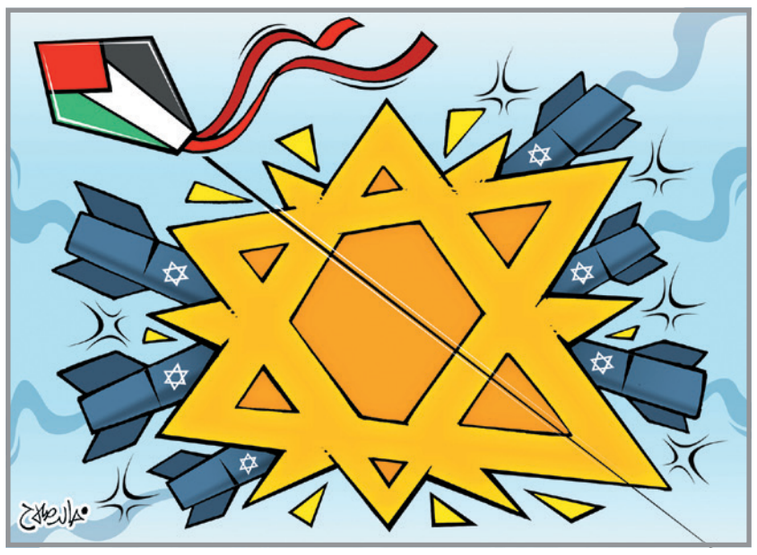

جيش الاحتلال يحذر نتنياهو من خروج الضفة عن السيطرة بسبب عنف المستوطنين

كتبت- سوزان عاطف:

حذر رئيس أركان جيش الاحتلال الإسرائيلى إيال زامير، رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، من احتمال خروج الأوضاع فى الضفة الغربية المحتلة عن السيطرة بسبب عنف المستوطنين، وفق إعلام عبرى. وقالت صحيفة «يديعوت أحرونوت» العبرية، أمس، إن زامير «أبلغ نتنياهو شخصيا قبل أيام من اجتماع عقد فى قيادة المنطقة الوسطى لجيش الاحتلال بأن الضفة الغربية قد تخرج عن السيطرة» بسبب ما وصفته بـ«الجرائم القومية».

وأشارت إلى أن التحذير تكرر خلال اجتماع عقد الاثنين الماضى، بحضور نتنياهو ووزير جيش الاحتلال يسرائيل كاتس ومسؤولين كبار، لافتة إلى أنه جرى خلال اللقاء بحث تراجع الهجمات الفلسطينية فى الضفة مقابل تصاعد عنف المستوطنين.

ونقلت الصحيفة عن مصادر حضرت الاجتماع أن قائد المنطقة الوسطى فى جيش الاحتلال آفى بلوت أعرب عن قلقه من «الجرائم القومية»، وحذر من أن المنطقة قد «تنفجر بسبب شرارة واحدة».

وأضافت أن نتنياهو «فقد صبره خلال الاجتماع»، ونقلت عن مصدر لم تسمه قوله إن «رئيس الوزراء لم يكن يريد أن يسمع هذه التحذيرات، لأنها ليست فى صالح الحملة الانتخابية».

ووفق المصدر، حوّل نتنياهو النقاش إلى الحديث عن سيناريو مواجهة شاملة مع الفلسطينيين والسلطة الفلسطينية، قبل أن يسأل عن الخطط العملياتية، حيث أبلغه رئيس الأركان بوجود خطط بهذا الشأن وإمكان عقد جلسة خاصة لعرضها.

وقالت «يديعوت أحرونوت» إن فريق نتنياهو بدأ عقب الاجتماع حملة إعلامية مكثفة، عرض خلالها زامير وبلوت أنهما لم يكونا مستعدين للنقاش، أو أنهما ركزا على عنف المستوطنين بينما أراد نتنياهو بحث الاستعداد لمواجهة مع الفلسطينيين. وتأتى هذه التطورات قبيل الانتخابات العامة الإسرائيلية المقررة فى ٢٧ أكتوبر المقبل، وسط مساع من أحزاب الحكومة لاستقطاب أصوات المستوطنين فى الضفة الغربية والقدس الشرقية المحتلة البالغ عددهم أكثر من ٧٥٠ ألفا.

ومع اقتراب الانتخابات تزداد عمليات عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين بالتوازى مع تصاعد خطط البناء الاستيطانية التى تصادق عليها الحكومة الإسرائيلية. من جانب آخر حذّرت المملكة المتحدة من أن استبعاد ممثليها من مركز التنسيق الذى تقوده الولايات المتحدة للإشراف على جهود ما بعد الحرب فى غزة من شأنه أن يقوض الجهود الدولية الرامية لتحسين الظروف فى القطاع.

وقال متحدث باسم الحكومة البريطانية إن بلاده تظل ملتزمة بتنفيذ «خطة النقاط الـ ٢٠» الخاصة بغزة، وبأداء دورها فى دعم الجهود الموجهة لتحسين الوضع ميدانيا، كما أكدت المملكة المتحدة أنه بناءً على طلب الولايات المتحدة و«مجلس السلام»، ستواصل عملها فى «المركز الدولى لدعم غزة» جنبا إلى جنب مع الشركاء الدوليين ووكالات الأمم المتحدة، تأييدا لقرار مجلس الأمن الدولى رقم ٢٨٠٣ الذى اعتمد الخطة الأمريكية بشأن غزة.

السبت ٢٠٢٦/٨/٢٩ - السنة الثالثة والعشرون - العدد ٨١١١
Al Masry Al Youm - No. 8111 - Saturday 29/8/2026

المصري اليوم PDF
نسخة خاصة وتغطية شاملة

«القاهرة - بكين».. «شراكة استراتيجية وصداقة ٧٠ عامًا»

خبراء صينيون لـ«المصرى اليوم»: مبادرة «الحزام والطريق» الصينية تتوافق مع «رؤية مصر ٢٠٣٠»

ملف- خالد الشامى:

على مدار ٧٠ عاما منذ الاعتراف المصرى بتأسيس جمهورية الصين الشعبين، وسارت القاهرة وبكين بخطوات نحو توطيد التعاون حتى وصلا للشراكة الاستراتيجية، وحاليا أصبح معروفا أن العلاقة بين البلدين باتت فى أفضل مراحلها التاريخية، ولم يقتصر الأمر بل هناك تعاون لتحقيق مبادئ مبادرة «الحزام والطريق» الصينية بالتوافق مع «رؤية مصر ٢٠٣٠»، ومع زيارة الرئيس الصينى شى جين بينج، إلى القاهرة تلبية لدعوة الرئيس عبد الفتاح السيسى، تتجه الأنظار إلى عقد جديد من التعاون فى مجالات الذكاء الاصطناعى والطاقة ومجالات أخرى، وفى هذا الصدد حاورت «المصرى اليوم» خبراء وأكاديميين صينيين للتعرف على رؤيتهم حول مستقبل التعاون بين القاهرة وبكين.

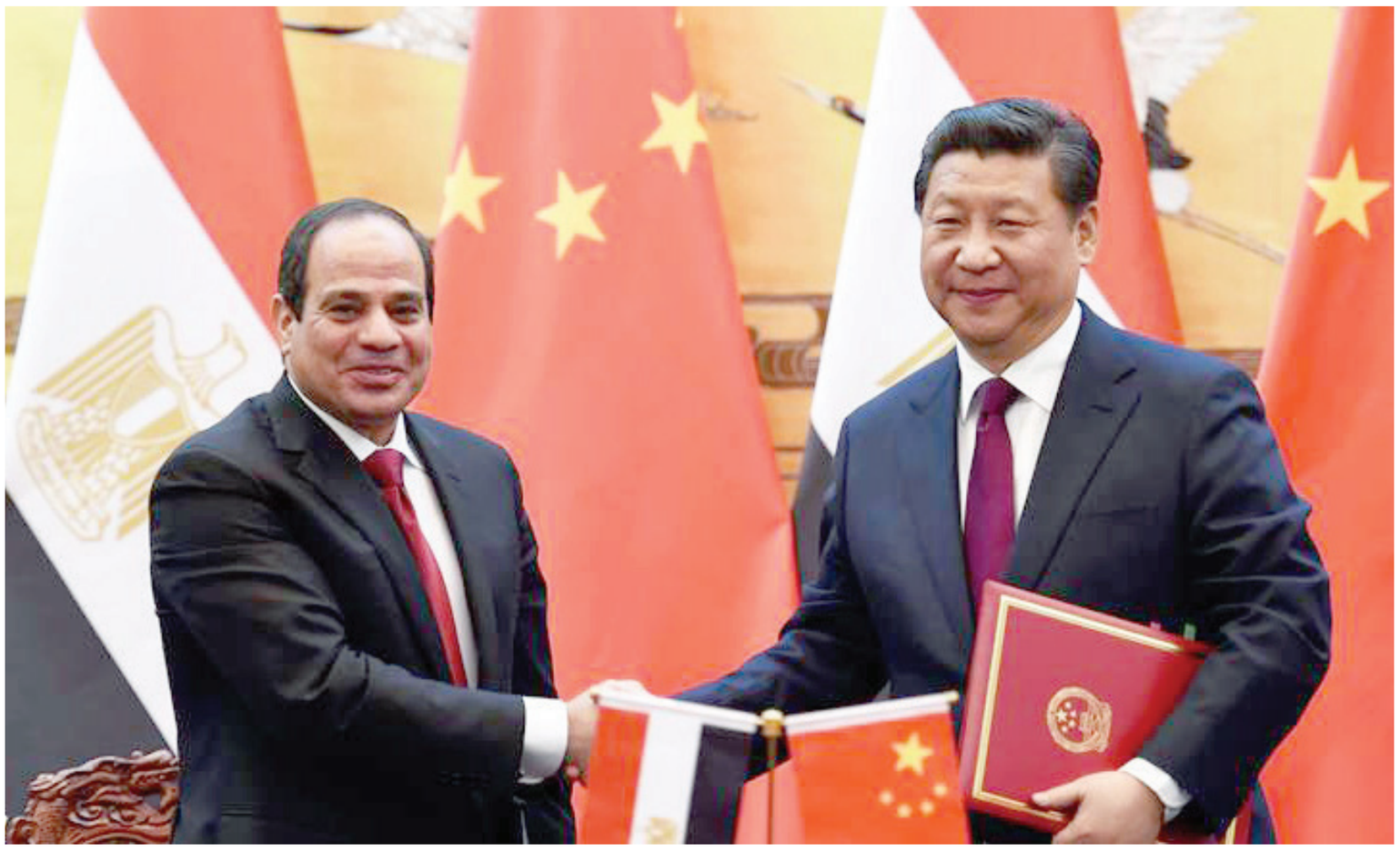

الرئيس السيسى ونظيره الصينى

تعزيز التعاون فى مجالات الذكاء الاصطناعى والبنية التحتية الرقمية والتجارة الإلكترونية

دينج لونج: التبادل التجارى تجاوز ٢٠ مليار دولار.. ومصر أصبحت أول دولة أفريقية تمتلك قدرة كاملة على تجميع الأقمار الصناعية واختبارها محليًا

قال الدكتور، دينج لونج أستاذ بمعهد الدراسات شرق الأوسطية فى جامعة شنغهاى للدراسات الدولية، إن زيارة الرئيس الصينى شى جين بينج، تلبية لدعوة الرئيس عبد الفتاح السيسى، تتزامن مع الذكرى السبعين من أول اعتراف دبلوماسى متبادل، لم تعد مصر والصين مجرد دولتين تتبادلان السفراء، بل صارتا ركيزتين فى إعادة تشكيل النظام الاقتصادى لأوراسيا وأفريقيا، والزيارة للقاهرة خطوةٌ واحدة فى مسيرة طويلة، لكنها خطوةٌ تحمل فى طيّها وزن عقود منّ الثقة،، ومليارات الدولارات من التجارة، وآلافٌ الوظائف، وقمرًا يدور فوق الأرض اسمه «مصر ٢» صُنع بأيد مصرية وصينية معًا، وهذا بالضبط ما يجعل الذكرى السبعين ليست نهاية مرحلة، بل بداية رؤية أوسع: رؤية مجتمع مصير مشترك بين حضارتينً، لا تربطهما الجغرافيا، بل تربطهما الإرادة فى صنع المستقبل بأدوات المستقبل.

وأضاف دينج فى تصريحات لـ « المصرى اليوم»، أنه خلال العقد الأخير وحده، التقى الرئيسان المصرى والصينى وثلاث عشرة مرّة، فى حين زار الرئيس السيسى الصين سبع مرّات بين ٢٠١٥ و٢٠٢٥، شارك خلالها مرتين فى منتدى «الحزام والطريق» للتعاون الدولى. ولا يقتصر التواصل على القمة، بل امتدّ إلى زيارات متبادلة لرؤساء الوزراء ورؤساء البرلمانات ووزراء الخارجية، ما أرسى آلية تنسيق سياسى عالية الكثافة. وفى المحافل المتعددة الأطراف، ظلّ الموقف الثابت هو احترام كل طرف لمصالح الآخر الجوهرية، فالصين تدعم بثبات استقلال القرار المصرى وسيادته على أراضيه ومياهه، ومصر تتمسك بمبدأ الصين الواحدة وتعتبر تايوان جزءًا لا يتجزأ من الأراضى الصينية، وتقف ضد أى تدخل أجنبى فى الشؤون الداخلية الصينية.

أما على صعيد الاقتصاد والتنمية، فإن الانجازات التى تحققت منذ سنة ٢٠١٣ وحتى اليوم تكفى وحدها لإثبات أن العلاقة تجاوزت مرحلة «حسن الجوار» إلى مرحلة «التكامل الهيكلي». فقد ارتفع حجم التجارة الثنائية من ١٠,٢١ مليار دولار أمريكى فى ٢٠١٣ إلى ٢٠,٧٩ مليار دولار فى ٢٠٢٥، مسجلا رقمًا قياسيًا تاريخيًا، فى حين ظلت الصين الشريك التجارى الأكبر لمصر ولأربعة عشر عامًا متصلة، والمورد الأول لسلعها الوسيطة بنسبة ٦٦٪ تُعاد تصنيعها محليًا ثم تُصدّر من مصر إلى أسواق ثالثة. ولتخفيف اختلال الميزان التجارى، دخلت حيز التنفيذ فى مايو ٢٠٢٦ سياسة الصين بإعفاء كامل المنتجات من ٥٣ دولة أفريقية، ومنها مصر، من الرسوم الجمركية بنسبة ١٠٠٪ ودون سقف أو شروط سياسية، ما انعكس فورًا فى قفزة صادرات مصر إلى الصين بنسبة ١١٧٪ فى فبراير ٢٠٢٦ مقارنة بالشهر ذاته من العام السابق.

وفى الاستثمار، تشير الإحصاءات المصرية إلى وجود أكثر من ٢٨٦٠ شركة صينية مسجّلة تعمل على الأراضى المصرية بنهاية ٢٠٢٥، برصيد استثمارات تراكمى يقارب ٩ مليارات دولار، تتركز فى الصناعات التحويلية والتعدين والخدمات، فضلا عن تدفقات الاستثمار المباشر الصينى الجديدة التى بلغت ٩٣,٠٣ مليون دولار فى ٢٠٢٤ وحده. وتبرز «منطقة تيدا—السويس للتعاون الاقتصادى والتجاري» بين الصين ومصر، فى العين السخنة، كبنية فوقية للتعاون الصناعى، فبعد عقد من التوسع، تجاوزت المساحة المطوّرة ١٠ كيلومترات مربعة، واستقطبت نحو ٢٠٠ مؤسسة صينية وعالمية باستثمارات فعلية تزيد على ٣,٨ مليار دولار، وحققت مبيعات تراكمية فوق ٦,٦ مليار دولار، ووفّرت أكثر من ١٠ آلاف وظيفة مباشرة، وساهمت بقرابة ٣١٠ مليون دولار من الضرائب للخزانة المصرية. كما وقّع الطرفان فى يوليو ٢٠٢٥ على تخصيص ٢,٨٦ كيلومتر مربع إضافية كمنطقة امتداد غربى، ما يفتح الباب أمام مشاريع جديدة فى الطاقة الجديدة والسيارات والكيماويات والنسيج.

وأضاف: لا يمكن فصل هذه الأرقام عن المشاريع الكبرى التى غيّرت وجه البنية التحتية المصرية. ففى العاصمة الإدارية الجديدة، نفّذت شركة «تشاينا ستيت كونستركشن إنجينيرينغ» (CSCEC) مشروع الحى المالى المركزى (CBD) الذى يضم البرج الأيقونى بارتفاع ٣٨٥,٨ مترًا، وهو أعلى برج فى أفريقيا، وقد تُوّج باكتمال الهيكل فى ٢٠٢١. وفى الساحل الشمالى، يُنجز مجمع «العلمين الجديدة» السكنى فوقيًا بارتفاعات شاهقة ليكون أعلى مجمع سكنى متكامل فى القارة. وفى قطاع النقل، أنجز تحالف «سى آر إى سي—أفيك إنترناشونال» المرحلتين الأولى والثانية من قطار «مدينة العاشر من رمضان» الكهربائى، أول خط سكة حديد كهربائى فى أفريقيا، ودخل الخدمة الفعلية فى ٢٠٢٢ ليختصر الزمن بين القاهرة القديمة والعاصمة الإدارية. وفى مجال الفضاء، أطلقت الصين فى ديسمبر ٢٠٢٣ القمر المصرى «EgyptSat ٢» بإدارة فريق مصري—صينى مشترك، ما جعل مصر أول دولة أفريقية تمتلك قدرة كاملة على تجميع الأقمار واختبارها محليًا. وفى ٢٠٢٤، دخل مركز البيانات والحوسبة السحابية الحكومى المصرى الخدمة بتقنيات صينية، تلاه افتتاح أول عقدة سحابة عامة صينية فى القاهرة تستضيف أكثر من ٢٠٠ شركة مصرية.

وتابع:لم تقتصر العلاقة على الأشغال الكبرى، بل شملت ابتكار أدوات تمويل غير تقليدية: ففى ٢٠١٦ وقّع البنك المركزى الصينى ونظيره المصرى اتفاق مقايضة عملات بحجم ١٨ مليار يوان، ونفّذت الصين أول إصدار لسندات «باندا» من منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا لصالح مصر، ووقع بنك التنمية الصينى وغيره من المؤسسات الصينية عقود قروض وخطوط ائتمان للجانب المصرى تجاوزت قيمتها ٧ مليارات دولار، وهذه الأدوات لم تكن مجرد دعم مالى، بل عمّقت الاعتماد المتبادل فى مجال العملات والتسويات، وخفّفت ضغط العملة الصعبة على الاقتصاد المصرى.

ولفت إلى أن انضمام مصر إلى تكتل «بريكس» فى ٢٠٢٤ وضع العلاقة الصينية—المصرية فى إطار أوسع من التعاون بين دول الجنوب، لا سيما فى مواجهة تقلبات التجارة العالمية واستعادة التوازن فى الحوكمة الاقتصادية الدولية. وتتكامل مبادرة «الحزام والطريق» الصينية مع «رؤية مصر ٢٠٣٠» فى محاور الطاقة المتجددة والرقمنة والزراعة الحديثة والنقل المستدام. ففى أسوان، شاركت شركات صينية فى أكبر مزارع الطاقة الشمسية فى العالم (بنبان)، وفى سوهاج والبحر الأحمر نُفّذت مشاريع رياح، وفى ٢٠٢٦ دخل مشروع «أوبليسك» للطاقة الشمسية مع التخزين البطارية الخدمة بقدرة تكفى نحو ١,٦ مليون أسرة. وفى السيارات الكهربائية، بدأت علامات صينية فى التجميع المحلى وفتحت مراكز تدريب مهنى بالتعاون مع المعاهد المصرية، فى حين درّبت أكاديميات تابعة لشركات صينية أكثر من ٦٠ ألف كادر مصرى فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا ينفصل كل هذا عن البعد الإنسانى. فقد تجاوز عدد السياح الصينيين لمصر قبل جائحة كورونا ٣٠٠ ألف سنويًا، وعادت رحلات الطيران المباشر بين بكين والقاهرة فى ٢٠٢٥، وعدد الطلبة المصريين فى الجامعات الصينية تجاوز ٣٠٠٠ طالب، فى حين تتوالى بعثات التدريب الفنى والزراعى والطبى. وخلال جائحة كوفيد ١٩، كانت الصين أول دولة ترسل مساعدات طبية عاجلة إلى مصر فى مارس ٢٠٢٠، ثم تلتها دفعات لقاح «سينوفارم» بتحالف إنتاجى محلى فى القاهرة. كل ذلك يعيد تعريف «الأخوة» بين البلدين لا كشعار، بل كشبكة مصالح مادية ومعرفية متشابكة.

تشن يويه: مصر والصين يعملان على تعزيز التنمية والحوار بين الحضارات

قالت تشن يويه بانج، عميد تنفيذى لكلية الدراسات الآسيوية والأفريقية جامعة شنغهاى للدراسات الدولية ونائب الأمين العام لمركز الدراسات الصينى العربى للإصلاح والتنمية، إن مصر أصبحت مصر أول دولة عربية وإفريقية تقيم علاقات دبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية فى مايو ١٩٥٦ ولم يكن هذا الخيار التاريخى تعبيراً عن ثقةٍ مصرٍ بالصين الجديدة فحسب، بل فتح أيضاً باباً مهماً أمام تطوير علاقات الصداقة والتعاون بين الصين والعالم العربى والدول الإفريقية، وعلى مدى السنوات السبعين التالية، تبادل البلدان الدعم فى القضايا الدولية والإقليمية، وساند كل منهما الآخر خلال المراحل التاريخية المهمة لمسيرة التنمية الوطنية، لتتبلور بينهما صداقة تقليدية راسخة أثبتت قدرتها على الصمود أمام اختبار الزمن. ومع حلول الذكرى السبعين لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين والدول العربية، يقوم الرئيس الصينى شى جين بينج بزيارة مصر مجدداً بعد ١٠ سنوات، مؤكداً مرة أخرى الاتجاه الذى ينبغى أن تسلكه العلاقات المصرية الصينية فى العصر الجديد.

وأكدت أن ٧٠ عاماً تمثل فترة تاريخية مهمة بالنسبة إلى أى دولة، أما بالنسبة إلى بلدين يمتلكان حضارتين ضاربتين فى عمق آلاف السنين، فهى مسيرة مشتركة تستحق أن يعتز بهما البلدين والعالم معا، وفى عصر يتسم بقدر كبير من عدم اليقين، فإن تمسك مصر والصين، بأساس الصداقة الممتدة، والعمل معاً من أجل صون السلام، وتعزيز التنمية، ودفع التفاعل والحوار بين الحضارات، وتحسين منظومة الحوكمة العالمية، لا يمثل فقط تطلعاً مشتركاً لشعبى البلدين، بل يشكل أيضاً قضية مشتركة تتجه نحو المستقبل، ومن شأن هذه الشراكة أن تضخ مزيداً من الاستقرار والتعاون والأمل فى الشرق الأوسط وإفريقيا، بل وفى الجنوب العالمى بأسره.

ولفتت تشن يويه إلى أن مشاركة الشركات الصينية أسهمت فى مشروعات الطاقة الجديدة والبنية التحتية فى مصر فى توفير قوة دفع جديدة للتنمية الاقتصادية والتحول الأخضر فى البلاد، ودعم بناء «الجمهورية الجديدة» فى مصر من خلال تعاون عملى عالى الجودة. كما تتوسع مجالات التركيز فى التعاون الثنائى، لتنتقل من مشروعات البنية التحتية الكبرى إلى قطاعات أكثر ارتباطاً بالمستقبل، مثل التصنيع المتقدم، والطاقة الجديدة، والاقتصاد الرقمى، والاقتصاد الأخضر، ولا تقتصر أهمية هذا التعاون على نمو أرقام الاستثمارات والتجارة، بل تكمن أيضاً فى أنه يخلق مزيداً من نقاط الترابط الجديدة بين الاقتصادين، فالشركات الصينية التى تأتى إلى مصر لا تجلب معها رأس المال والمعدات فحسب، وإنما تنقل أيضاً الخبرات الإنتاجية والتكنولوجيا وموارد سلاسل الصناعة والإمداد. وفى المقابل، توفر مصر، بفضل موقعها الجغرافى المتميز وإمكاناتها السوقية ومواردها البشرية، منصة مهمة للشركات الصينية للانطلاق إلى أسواق الشرق الأوسط وإفريقيا والأسواق الأوسع نطاقاً. وهكذا يتشكل بين البلدين مسار حميد يقوم على المنفعة المتبادلة والتنمية المشتركة.

وأكدت أن التعاون المصرى الصينى فى مجال الحوكمة العالمية يمتلك آفاقا واسعة وطبيعية، فمن تغير المناخ إلى الأمن الغذائى، ومن التحول فى مجال الطاقة إلى الاقتصاد الرقمى، ومن إصلاح النظام المالى الدولى إلى الحوكمة العالمية للذكاء الاصطناعى، أصبحت القضايا العالمية المعاصرة أكثر تعقيدا، بحيث يصعب على دولة واحدة أن تتعامل معها بمفردها. ولا ينبغى للدول النامية أن تكون مجرد مشارك فى الحوكمة العالمية، بل ينبغى أن تكون أيضاً طرفاً مهماً فى صياغة قواعدها، ويمكن لمصر والصين تعزيز التنسيق والتشاور فى الأمم المتحدة وغيرها من المنصات متعددة الأطراف، والدفع نحو التمسك بالتعددية الحقيقية، ورفض تسييس القضايا الاقتصادية والتجارية والتكنولوجية وتحويلها إلى قضايا أمنية بصورة مفرطة، والعمل على جعل الحوكمة العالمية أكثر تعبيراً عن مصالح الدول النامية ومطالبها.

ولفتت إلى أن أن القمر الصناعى المصرى الثانى، الذى قدمته الصين لمصر، فى تعزيز قدرات القاهرة فى إدارة موارد الأراضى، وساعدت مشروعات الربط والاتصال فى تطوير شبكات الطرق والمدن الجديدة، وأسهمت منشآت الطاقة الشمسية وطاقة الرياح فى دفع مسار التنمية الخضراء منخفضة الكربون، وساعدت مشروعات حفر الآبار فى المناطق الصحراوية على زيادة الإنتاج الزراعى بصورة فعالة، كما فتحت برامج التدريب فى مجال التكنولوجيا الرقمية أمام الشباب مساحات جديدة للتوظيف وريادة الأعمال.

وأردفت قائلة: لقد أصبحت الطاقة الجديدة، والذكاء الاصطناعى، والبنية التحتية الرقمية، والتجارة الإلكترونية، والتنمية الخضراء منخفضة الكربون، والزراعة الحديثة، وقطاع الطيران والفضاء، مجالات جديدة لنمو التعاون بين البلدين، وقد بدأ تشغيل مركز البيانات والحوسبة السحابية التابع للحكومة المصرية، ليكون أول مركز للذكاء الاصطناعى فى شمال إفريقيا مخصص لتحليل ومعالجة البيانات الضخمة، وقادراً على تقديم أكثر من٢٠٠خدمة سحابية.

وتابعت: العالم يمر بتحولات عميقة فى موازين القوى الدولية، وتواجه آليات الحوكمة العالمية التقليدية تحديات جديدة، بينما لا تزال هناك حاجة إلى تعزيز تمثيل الدول النامية وحقوقها فى التعبير والتأثير فى الشؤون الدولية، وقد طرحت الصين مبادرة الحوكمة العالمية، داعية إلى الالتزام بالتشاور والتعاون والمنفعة المشتركة، ودفع منظومة الحوكمة العالمية نحو مزيد من العدالة والإنصاف، كما تؤكد الصين أهمية الحفاظ على النظام الدولى القائم على القانون الدولى، والنظام الدولى الذى تتبوأ الأمم المتحدة موقعه المركزى، والعمل على ضمان مشاركة جميع الدول بصورة مشتركة فى الحوكمة العالمية، مضيفة أن مصر تعد باعتبارها دولة عربية وإفريقية وعضواً مهماً فى دول الجنوب العالمى، طرفاً فاعلاً منذ فترة طويلة فى الدبلوماسية متعددة الأطراف، وتضطلع بدور مهم فى الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الإفريقى، وغيرها من الآليات متعددة الأطراف.

وانج هانيى: مصر قوة إقليمية وبوابة أفريقيا ولها مكانة محورية حيوية بالنسبة للصين وتتمتع بهوية فريدة

قالت الدكتورة وانج هانيى، أستاذ بجامعة شنغهاى للدراسات الدولية، المتخصصة فى الشؤون الأفريقية — الصينية، والبريطانية – الصينية، إن القيمة الجيوسياسية الفريدة لمصر تمنح مكانة محورية حيوية بالنسبة للصين لربطها بأسواق الشرق الأوسط وأفريقيا وأوروبا، مما يتيح لها تحسين نطاق سلاسل التوريد العالمية الخاصة بها، وفى ظل إعادة تشكيل المشهد الاقتصادى العالمى، تتمتع مصر بهوية فريدة ومتعددة الأبعاد، فهى قوة إقليمية تقليدية فى العالم العربى، وبوابة رئيسية للقارة الأفريقية، وحارسة لقناة السويس التى تعد شرياناً بحرياً استراتيجياً يربط بين آسيا وأفريقيا وأوروبا.

ومع تصاعد النزعات الحمائية وسعى بعض الدول الغربية نحو سياسات «خفض المخاطر» وفرض قيود تجارية، ازدادت أهمية المزايا الجغرافية والمؤسسية التى تتمتع بها مصر وضوحاً، ومن خلال تأسيس قواعد تصنيع فى مصر، لا تكتفى الشركات الصينية باستهداف السوق المحلية الضخمة للمستهلكين فحسب، بل تستفيد أيضاً من البلاد كمركز إقليمى للإنتاج والخدمات اللوجستية، وعبر الاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة التى أبرمتها مصر مع الاتحاد الأوروبى والدول العربية والأفريقية، تستطيع الشركات الصينية العاملة هناك خفض تكاليف التجارة بشكل كبير والنفاذ بقوة إلى هذه الأسواق الثلاثة الرئيسية المحيطة.

ولفتت إلى أن انضمام مصر إلى مجموعة «بريكس»، يُعد مؤشراً على تعزيز التنسيق الاستراتيجى بين البلدين فى التعامل مع المخاطر الاقتصادية الخارجية والمشاركة فى الحوكمة العالمية، وخطوةً طبيعيةً فى إطار سعيها لتبنى سياسة خارجية متوازنة ومتنوعة، وتحقيق قدر أكبر من الاستقلال الاقتصادى والمالى. وفى ظل آلية «بريكس»، وكذلك فى إطار أطر التعاون الصينى–الأفريقى والصينى–العربى، تتشارك بكين والقاهرة فى مصالح واسعة النطاق تتمثل فى تعزيز تسوية المعاملات التجارية بالعملات المحلية بين البلدين، وتوسيع قنوات تمويل التنمية المتنوعة، وضمان استقرار سلاسل توريد الغذاء والطاقة العالمية.

وأكدت أن المسار الذى قطعته العلاقات الصينية المصرية على مدى سبعة عقود، يثبت أن الدول النامية الكبرى – ذات الحضارات والظروف الوطنية المتباينة – قادرة على بناء شراكات استراتيجية راسخة تقوم على المصالح المشتركة مع الحفاظ فى الوقت ذاته على الاستقلالية الاستراتيجية. وفى ظل مشهد دولى يتسم بالاضطراب والتحول، فإن قدرة الصين ومصر على تحويل مزاياهما – سواء المتعلقة بالموارد أو الموقع الجغرافى أو القدرات الصناعية – بفعالية إلى قدرة تنموية مشتركة، لن تحدد فحسب المضمون المستقبلى للتعاون الثنائى، بل ستقدم أيضاً نموذجاً مرجعياً حيوياً لدول «الجنوب العالمي» فى سعيها لاستكشاف مسار للتحديث يحقق المنفعة المتبادلة.

جاو جيان: مبادرة «الحزام والطريق» تساعد مصر على تعزيز الاستفادة من مزاياها الجغرافية والاندماج فى الشبكات العالمية الناشئة للتجارة

قال الدكتور جاو جيان، أستاذ العلاقات الدولية والمتخصص فى الشؤون الاقتصادية بجامعة شنغهاى للدراسات الدولية، إن الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين مصر والصين، حققت تطوراً نوعياً كبيراً، إذ يلتزم الجانبان بالعمل معاً لبناء مجتمع صيني–مصرى ذى مستقبل مشترك فى العصر الجديد، ويشمل تعاونهما مجالات واسعة، بما فى ذلك الاقتصاد والتجارة والذكاء الاصطناعى، فضلاً عن التنسيق الوثيق بينهما فى المحافل متعددة الأطراف، كما يواصل الجانبان دعم بعضهما البعض فى القضايا المتعلقة بالمصالح الجوهرية والشواغل الرئيسية لكل منهما.

وأشار جيان فى تصريحات لـ « المصرى اليوم»، إلى أنه عند دراسة نمط التجارة الثنائية، من المهم ألا تقتصر النظرة إلى المسألة على الإحصاءات التجارية فحسب، فقد حققت مصر بالفعل مكاسب اقتصادية وتنموية كبيرة بفضل تعاونها الاقتصادى والتجارى مع الصين، مضيفا أن الارتقاء بالصناعة وعمليات التصنيع، حيث ساعدت الاستثمارات الصينية مصر فى سد العديد من الفجوات الصناعية، فعلى سبيل المثال، أصبحت هناك فى مصر أكبر قاعدة لإنتاج الألياف الزجاجية فى أفريقيا، مما جعل مصر رابع أكبر منتج للألياف الزجاجية على مستوى العالم.

وأردف قائلا: لقد أتاحت الشراكة فرصاً جديدة للصادرات الزراعية المصرية، فاعتباراً من الأول من مايو ٢٠٢٦، طبقت الصين تدابير الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية (صفر رسوم) لصالح ٥٣ دولة أفريقية ترتبط معها بعلاقات دبلوماسية، لتشمل هذه التدابير ١٠٠٪ من بنود التعريفة الجمركية. وبفضل هذه السياسة، سجلت الصادرات المصرية إلى الصين نمواً بنسبة ٦٧,٥٪ خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٦، حيث تشهد المنتجات الزراعية المصرية عالية الجودة –مثل الفراولة المجمدة، ولب البنجر، والكتان الخام– تدفقاً متسارعاً إلى السوق الصينية، وبدورها، حققت الصين أيضاً مكاسب محددة من التعاون الاقتصادى والتجارى الثنائى، إذ تقع مصر عند ملتقى طرق يربط بين آسيا وأفريقيا وأوروبا، وتُعد بمثابة جسر يربط بين القارتين الآسيوية والأفريقية. ومن خلال مصر، تستطيع الشركات الصينية الوصول إلى أسواق أفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا بسهولة أكبر، وقد أصبحت «منطقة التعاون الاقتصادى والتجارى الصينية–المصرية » تيدا« فى السويس» منصة هامة للشركات الصينية للانطلاق نحو العالمية، ومن خلال إنشاء قواعد تصنيع فى مصر، حققت الشركات الصينية تحولاً من مجرد تصدير المنتجات البسيطة إلى الإنتاج المحلى. وتُعد قناة السويس واحدة من أكثر ممرات الشحن ازدحاماً فى العالم، وتلعب دوراً محورياً فى ضمان أمن مسارات الطاقة والتجارة الخاصة بالصين.

وأكد أنه بمناسبة الذكرى السبعين لتأسيس العلاقات الدبلوماسية بين الصين ومصر، فإن الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين البلدين تواصل تحقيق تطور نوعى وقفزات تنموية كبيرة، وتساعد مبادرة «الحزام والطريق» مصر على تعزيز الاستفادة من مزاياها الجغرافية والاندماج فى الشبكات العالمية الناشئة للتجارة والخدمات اللوجستية والإنتاج الصناعى، حيث أصبحت منطقة التعاون «تيدا» نموذجا يربط بين مبادرة «الحزام والطريق» و«المنطقة الاقتصادية لقناة السويس» فى مصر، وتعمل الصين ومصر حالياً بجدية لتحقيق التوازن فى هيكل التبادل التجارى، إذ تبادر الصين إلى توسيع نطاق وارداتها من مصر من خلال تنظيم سلسلة فعاليات «التصدير إلى الصين» وتطبيق سياسات الإعفاء الجمركى الكامل (صفر رسوم جمركية). كما يشهد التعاون الاستثمارى بين الجانبين تعمقاً متزايداً فى القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، مثل الطاقة الجديدة وصناعة السيارات والصناعات الكيماوية. ومع استمرار المواءمة بين مبادرة «الحزام والطريق» و«رؤية مصر ٢٠٣٠»، من المتوقع أن يحقق التعاون الاقتصادى والتجارى الثنائى تطوراً أكثر توازناً واستدامة.

وتابع: لقد ساهمت التجارة الثنائية بشكل كبير فى دعم التوظيف وزيادة الإيرادات الضريبية فى مصر. فبحلول نهاية شهر يونيو ٢٠٢٦، كانت منطقة التعاون «تيدا» قد استقطبت أكثر من ٢٠٠ شركة، بحجم استثمارات تراكمية تجاوز ٤,٧ مليار دولار ومبيعات تراكمية تخطت ٧,٣ مليار دولار، مما أدى إلى توفير أكثر من ١٠ آلاف فرصة عمل مباشرة. كما ساهمت المنطقة بنحو ٣١٠ ملايين دولار فى صورة ضرائب محلية، كما ساهمت الشراكة بشكل كبير فى تحديث البنية التحتية فى مصر، فقد نفذت الشركات الصينية العديد من المشاريع الكبرى، منها مشروع القطار الخفيف (LRT) الرابط بمدينة «العاشر من رمضان» –وهو أول خط سكة حديد كهربائى فى مصر– الذى عاد بالنفع على أكثر من ٥ ملايين نسمة، و«البرج الأيقوني» الذى يبلغ ارتفاعه ٣٨٥,٨ متراً ويُعد أطول مبنى فى أفريقيا ومعلماً رئيسياً فى العاصمة الإدارية الجديدة لمصر. كما ساعدت الصين مصر لتصبح أول دولة أفريقية تمتلك قدرات متكاملة لتجميع الأقمار الصناعية ودمجها واختبارها.